**الدكتور شيخ امحمد**

**المحاضرة 6:**

**علي عبد الرازق وجهوده الفكرية**

ولد الشيخ علي عبد الرازق في عام بمحافظة المنيا 1888، وهو من بيت عريق في العلم والقضاء ، أسرة ثرية، حفظ القرآن في كتاب القرية، التحق بالأزهر و حصل على درجة العالمية ،تلقى العلوم على يد نخبة من خيرة المشائخ أمثال الشيخ أحمد أبو خطوة والشيخ أبو عليان، في سنة 1908م فتحت الجامعة المصرية التحق بها ودرس إلى بجانب دراسته في الأزهر، سنة 1912 أنهى تعليمه في الأزهر وحصل على شهادة العالمية ،ليسافر إلى إنجلترا على بدعم من عائلته، وسجل بجامعة أكسفورد ودرس السياسة والاقتصاد بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى عاد إلى مصر سنة 1915م.

في سنة 1915م عين قاضياً شرعياً.. واستمر في هذا العمل حتى سنة 1925م –وكان قاضياً بمحكمة المنصورة الشرعية- في هذه السنة أصدر كتابه [الإسلام وأصول الحكم]، فلقد كان بحق ثورة فكرية لا خلاف عليها، فتم فصله من وظيفته تنفيذاً للحكم التأديـبي الذي أصدرته "هيئة كبار العلماء" ـ، والذي أخرجته من جماعة العلماء ،وبعد ذلك سافر إلى لندن ليستكمل دراسته،ثم زار شمال أفريقيا، حيث كتب عدداً من المقالات التي نشرتها له مجلة [السياسة] التي كان يصدرها، الأحرار الدستوريون ، وبعد أن تولى أخوه الشيخ مصطفى عبد الرازق باشا مشيخة الأزهر سنة 1945م. أعاده إلى جماعة العلماء ،انضم لوزارة الأوقاف، كما شغل عضوية مجلس النواب، ومجلس الشيوخ. وعين عضواً بمجمع اللغة العربية بالقاهرة ، توفي في جمادى الآخرة من عام 1386 هـ الموافق 23 سبتمبر 1966م.

 تأثر علي عبد الرازق كثيرا بالقرار السياسي الذي اتخذه الزعيم التركي كمال أتاتورك قام به الذي أعلن عن ألغى الخلافة العثمانية، خلق هذا القرار فراغ كبير في العالم الإسلامي الذي وجد نفسه بدون قائد (على الأقل من الناحية النظرية). وكانت نوع من الصدمة بالنسبة للعالم الإسلامي ، وكان تبرير اتاتورك ان الخلافة كانت عائق لتركيا نحو التطور و يجب عليها ان تفكر في مصلحتها ووجودها.

وهو أمر جلل أصاب العالم الإسلامى بالذعر و لكن بعض الحكام اصابهم الطمع في هذا المنصب أمثال الشريف حسين فى الحجاز والملك فؤاد فى مصر.

لقد عرف عن علي عبد الرزاق نشأته وميوله المحافظة، فقد كان الشيخ علي ثوريا بطبعه، ميالاً إلي الإصلاح والتجديد ، وابرز مؤلفاته :

* الإسلام وأصول الحكم
* الإجماع في الشريعة الإسلامية
* أمالي علي عبد الرازق
* من آثار مصطفى عبد الرزاق

**كتاب من آثار مصطفى عبد الرزاق**

 يقدم لنا علي عبد الرزاق في مؤلفه " من آثار مصطفى عبد الرازق " صورة جميلة عن الشيخ من تقديم الأديب طه حسين للكتاب والذي يقول عنه  ( نجد فيه من الموضوعات والأحاديث التي تختلف مع بعضها أشد اختلاف، فستراه على ذلك مؤتلفاً أشد الائتلاف يؤلف بين مختلفات ما تفيض عليه نفس الكاتب الهادئة السمحة الرزينة من هدوء سمح رزين، ولو أن المؤلف قد ترك لنفسه العنان في الحديث عن مصطفى عبد الرازق لما وجد لهذا الكلام منتهى قد ينتهى عنده أو يقف عليه، فـها هو الكاتب يخلص للتفكير في هذا الصديق العزيز، وها أنت أيها القارئ عليك أن تخلص لتقرأ أصدق حديث لأخ عن أخيه وأسمح كلام كتبه كاتب في هذا العصر الحديث بعد ذلك) من كتاب من آثار مصطفى عبد الرازق.

**كتاب الإسلام وأصول الحكم :**

لقد كان كتابه " الإسلام و أصول الحكم " مثل قنبلة، فقد أسقط وزارة وفض ائتلافًا وأحدث تغيرات عميقة في السياسة المصرية .

استهل علي عبد الرازق كتابه بكلمة " لماذا؟ " وأجاب بأن هناك سؤالين ألحا على تفكيره وهما "هل الخلافة أصل من أصول الدين؟ وهل الإسلام أو غيره من الأديان يمكن أن يكون نظاماً للحكم في العصر الحدث؟ وبدا الشيخ في إجابته ذا توجهات ليبرالية بامتياز. فهو متعمق في دراسة الفقه أي أنه من أهل الاختصاص، وليس مجرد واحد من الليبراليين الذين أدركوا قيمة الفكر التجديدي، ولكنه أضاف إلى معرفته بالفقه وبصحيح الإسلام دراسة في الجامعة المصرية تخصص فيها في الأدب والفلسفة، ثم دراسة في أكسفورد مستهدفاً التخصص في الاقتصاد والعلوم السياسية لكنه قطعها بسبب نشوب الحرب ."غالي شكري – النهضة والسقوط في الفكر المصري الحديث ".

يضيف فهمي جدعان ( أن الشيخ علي فوق ذلك انتسب هو وشقيقه الشيخ مصطفى إلى مجموعة ليبرالية ضمت عديداً من الشبان منهم محمود عزمي ، عزيز ميرهم، د. منصور فهمي، د. محمد حسين هيكل وغيرهم ) "فهمي جدعان – أسس التقدم عند مفكري الإسلام "، وقد بدأت هذه المجموعة نشاطاً فكرياً مهما، ومكثفا يدعون فيه للتحرر من كل الأفكار البالية و التي تأثر على تطوره .

فكتابه "الإسلام وأصول الحكم" ارد أن يقول فيه بأن الإسلام دين لا دولة، ورسالة روحية لا علاقة لها بالحكومة والسياسة الدنيوية وعمارة الكون وتنظيم المجتمعات. وأن محمداً صلى الله عليه وسلم لم يؤسس دولة! ولم يرأس حكومة ! ولم يسس مجتمعاً !، ولم يدعُ إلى شيء من ذلك، بل كان رسولاً فقط، ما عليه إلا البلاغ.

**فهو يتساءل فى كتابه:**

عليه المسيح حينما ذكر بعض الأحكام الشرعية عن حكم قيصر"

ويضيف أن الخلافة لا تقوم إلا على القهر والظلم "وإذا كان في الحياة الدنيا شيء يدفع المرء إلى ما هو سند الخلافة؟ هل القرآن؟ أم السنة؟ أم إجماع المسلمين؟ ويقول: القرآن والسنة لم يتعرضا مطلقاً لموضوع الخلافة، لأنها لم تكن أبداً حكماً من أحكام الدين الإسلامي، كما أن الإجماع في التاريخ الإسلامي لم ينعقد أبداً على خليفة ،ثم يقول: "ليس بنا حاجة إلى تلك الخلافة لأمور ديننا ولا لأمور دنيانا، ولو شئنا لقلنا أكثر من ذلك، فإنما كانت الخلافة ولم تزل نكبة على الإسلام والمسلمين".. "فالحكم والحكومة والقضاء والإدارة ومراكز الدولة هي جميعاً خطط دنيوية، لا شأن للدين بها، فهو لم يعرفها ولم ينكرها، ولا أمر بها ولا نهى عنها، وإنما تركها لنرجع فيها إلى أحكام العقل وتجارب الأمم وقواعد السياسة" .

ويؤكد أن القرآن والسنة لم يرد فيهما أي ذكر لفكرة الخلافة كنظام سياسي ملزم للمسلمين، "وكل ما جرى في أحاديث الرسول الكريم من ذكر الإمامة والخلافة والبيعة لا يدل على شيء أكثر مما دل الاستبداد والظلم، ويسهل عليه العدوان والبغي، فذلك هو مقام الخلافة، وقد رأيت أنه أشهى ما تتعلق به النفوس، وأهم ما تغار عليه، وإذا اجتمع الحب البالغ والغيرة الشديدة وأمدتها القوة البالغة، فلا شيء إلا العسف ولا حكم إلا السيف" [ص28] ،ثم يعود فيكرر: "ذلك أن شعائر الله تعالي ومظاهر دينه الكريم لا تتوقف على ذلك النوع من الحكومة الذي يسميه الفقهاء خلافة، وأولئك الذين يسميهم الناس خلفاء، فليس من حاجة إلى تلك الخلافة لأمور ديننا ولا لأمور دنيانا، ولو شئنا لقلنا أكثر من ذلك، فإنما كانت الخلافة ولا تزال نكبة على الإسلام والمسلمين، وينبوع شر وفساد .

ويفرق الشيخ بين ولاية الرسول وولاية الحاكم أو الخليفة "فولاية المرسل إلى قومه ولاية روحية منشأها إيمان القلب وخضوعه خضوعاً صادقاً تاماً يتبعه خضوع الجسم، ولا الحاكم ولاية مادية تعتمد على إخضاع الجسم من غير أن يكون لها بالقلب اتصال". ثم "إن القرآن صريح في أن سيدنا محمد لم يكن إلا رسولا خلت من قبله الرسل، ثم إن القرآن بعد ذلك صريح في أنه عليه الصلاة والسلام لم يكن من عمله شيء غير إبلاغ رسالة الله سبحانه وتعالى إلى الناس، وأنه لا يكلف شيئاً غير ذلك البلاغ وليس عليه أن يأخذ الناس بما جاءهم به، ولا أن يحملهم عليه" ،فمنصب الخليفة كان فى الغالب مشوبا بالفساد ومدعما بقوة السلاح ،وحرية الرأى لم تكن مكفولة للمسلمين بعد الخلفاء الأربعة الأوائل. كما أن كل الآراء الخاصة بشئون الحكم, كان من المستحيل إظهارها فى الماضى. لذلك لم تقم دراسات إسلامية جديدة جادة فى شئون الحكم مثل الدراسات التى قامت فى اليونان أيام أفلاطون وأرسطو ،يرى الشيخ أن نظام الخلافة كان ضارا بالإسلام, والمسلمين, ومصدرا للشرور والفساد. لذلك منصب الخليفة غير ضرورى. ولا يعتبر جزءا من الدين الإسلامى.

بعد صدور كتابه هذا قام العلماء في الأزهر بدارسته ثم محاكمة مؤلفه وإخراجه من زمرة العلماء .

وقد لخصوا في بيانهم وحكمهم أهم انحرافات الكتاب، وهي:

* جعل الشريعة الإسلامية شريعة روحية محضة لا علاقة لها بالحكم والتنفيذ في أمور الدنيا.
* وأن الدين لا يمنع من أن جهاد النبي صلى الله عليه وسلم كان في سبيل الملك لا في سبيل الدين ولا لإبلاغ الدعوة إلى العالمين.
* وأن نظام الحكم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان موضوع غموض أو إبهام أو اضطراب أو نقص وموجباً للحيرة.
* وأن مهمة النبي صلى الله عليه وسلم كانت بلاغاً للشريعة مجرداً عن الحكم والتنفيذ.
* إنكار إجماع الصحابة على وجوب نصب الإمام، وعلى أنه لابد للأمة ممن يقوم بأمرها في الدين والدنيا.
* إنكار أن القضاء وظيفة شرعية.
* وأن حكومة أبي بكر والخلفاء الراشدين من بعده رضي الله عنهم كانت لا دينية.

إن أول من كشف حقيقة الكتاب هو الشيخ (محمد بخيت) الذي رد على الشيخ علي عبد الرازق في كتابه (حقيقة الإسلام وأصول الحكم) وهو واحد من الكتب التي صدرت في الرد عليه.. حيث قال: (لأنه علمنا من كثيرين ممن يترددون على المؤلف أن الكتاب ليس له منه إلا وضع اسمه عليه فقط.. فهو منسوب إليه فقط.. ليجعله واضعوه من غير المسلمين ضحية هذا العار، وألبسوه ثوب الخزي إلى يوم القيامة). قد علق الشيخ علي عبد الرازق على هذا المعنى حين قال للماركسيين الذين اتصلوا به سنة 1964 لإعادة طبع كتابه أن هذا الكتاب كان شؤماً عليه، وقد ألصق به كثيراً من المتاعب والشبهات.. والحقيقة أنه بعد أن طرده الأزهريون من (هيئة العلماء) ظل منسياً ومهجوراً وعاش بقية حياته منقطعاً عن الحياة العامة..

بدأت محاولة الدكتور ضياء الدين الريس فاستطاع أن يصل إلى الحقيقة بأن كاتب الكتاب في الحقيقة هو مستشرق إنجليزي يهودي الأصل شن الهجوم على الخلافة .. لأن بلاده (بريطانيا) كانت في حرب مع تركيا..وقد أعلن الخليفة العثماني الجهاد الديني ضدها.. والنصوص في الكتاب قاطعة بأنه كان موجهاً ضد الخلافة العثمانية.

يرى الدكتور ضياء الدين الريس أن مرجليوث اليهودي الذي كان أستاذاً للغة الغربية في أكسفورد بريطانيا هو كاتب الكتاب.. لأن آراء الكتاب هي آراؤه التي كتبها من قبل عن الدولة الإسلامية، وفندها الدكتور ضياء الدين الريس في كتابه (النظريات السياسية في الإسلام) وأثبت خطأها وبطلانها بالأدلة العلمية.. وهو يكتب عن الإسلام بنـزعة حقد شديد، ويتسم أسلوبه بالمغالطات والمعلومات المضللة، والقدرة على التمويه.. كما يتصف بالالتواء.. وهذه الصفات كلها تظهر في هذا الكتاب المنسوب إلى الشيخ عبد الرازق.

كما يرى الأستاذ الرافعي أن المؤلف الحقيقي ربما كان غير الشيخ عبد الرازق.. ولكن كلامه يكاد يكون إثباتاً لذلك.. وهناك قرائن أخرى:

1- ذكر اسم كتاب مترجم عن التركية طبعة عام 1924.. بينما هناك فقرة تنص على أن تاريخ التأليف قبل عام 1918.. وأنها ذكرت اسم السلطان محمد الخامس. وقيل في الهامش أنه كتب في عهده.. وأقرب تفسير لذلك أن الكتاب ليس من تأليف شخص واحد.

2- يتحدث المؤلف عن المسلمين كأنه أجنبي عنهم وهم منفصلون عنه.. فيذكرهم بضمير الغائب ولا يقول عندنا.. أو العرب.. أو نحو ذلك.. كما يقول المسلم عادة.

3-يكرر الشيخ عبد الرازق عبارة: عيسى وقيصر (مرتين).. ويكرر هذه الجملة التي يسميها الكلمة البالغة (دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله) مع أن في الإسلام نقول قيصر وما لقيصر لله رب العالمين.

4- يتعاطف مع المرتدين الذين خرجوا على الإسلام. وشنوا الحرب على المسلمين.. فيدافع عنهم.. في نفس الوقت الذي يحمل على رأي أبي بكر الصديق المسلم الأول بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فينكر خلافته.. ويقول إن محاربته لهؤلاء المرتدين لم تكن حرباً من أجل الدين.. ولكن نزاعاً في ملوكية ملك ولأنهم (رفضوا أن ينضموا لوحدة أبي بكر) .

و بعيدا عن عمق أفكار هذا الكتاب و خلفياته ، وبعد مرور قرابة قرن من الزمان، فإن الجميع يتذكر أفكار علي عبد الرازق، واندثرت أغلبية أفكار معارضيه. فاليوم، الأقطار الإسلامية كلها قد خلقت لنفسها شرعية حكم مقبولة في أغلبها لدى شعوبها، ولا يمكن القول إنها في تعارض مع الدين الحنيف. ومن الناحية السياسية، فإنه لا يُنتظر عودة مفهوم الخلافة لعدم توافر الظروف المهيأة لذلك. ومع ذلك، فقيم الإسلام لا تزال تعلو رغم الهجمة الشرسة ضده في الآونة الأخيرة.

لقد مثل علي عبد الرازق في واقع الأمر تطوراً فكرياً هاماً ساعد على التعامل مع ظروف اللحظة المحيطة بالدول الإسلامية آنذاك، رغم بعض تطرفه، فمنحها مخرجاً فكرياً لنظم حكمها كانت في حاجة إليه.

**قائمة المصادر و المراجع :**

* علي عبد الرازق ،الإسلام وأصول الحكم ،المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، 2000
* علي عبد الرازق ،أمالي علي عبد الرازق في علم البيان وتاريخه .
* علي عبد الرزاق ،الإجماع في الشريعة الإسلامية ، دار الفكر العربي ،1947

- علي عبد الرازق ،من آثار مصطفى عبد الرزاق ،تقديم طه حسين ، دار المعارف مصر ،1957

- فهمي جدعان ،أسس التقدم عند مفكري الإسلام،دار الشروق ، الطبعة الثالثة ،1988

- غالي شكري ،النهضة والسقوط في الفكر المصري الحديث ،عن دار الطليعة بيروت،1978